

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

الثاني أنه يلزم منه أن لا يبقى لنا طريق إلى معرفة التأييد بتقدير إرادة التأييد وذلك مما يوجب إعجاز الرب تعالى عن إعلامنا بالتأييد وهو محال .

الثالث أنه لو جاز النسخ مع أن اللفظ للتأييد لما بقي لنا وثوق بوعد الله تعالى ووعيده ولا بشيء من الظواهر اللفظية ولا يخفى ما في ذلك من اختلاق الشرائع واتجاه قول الباطنية .

الرابع أنه يلزمكم على هذا جواز نسخ شريعتكم ولم تقولوا به وأيضا فإنه لو جاز رفع الحكم بعد وقوعه فإما أن يكون رفعه قبل وجوده أو بعد عدمه أو في حال وجوده الأول محال لأن رفع ما لم يوجد غير متصور والثاني محال لأن رفع المعدوم ممتنع والثالث يلزم منه أن يكون الشيء حالة وجوده مرتفعا وذلك أيضا ممتنع .

وأیضا فإن الفعل المأمور به إما أن يكون حسنا أو قبيحا فإن كان الأول فقد نهى عن الحسن وإن كان الثاني فقد أمر بالقبيح .

وأیضا فإنه إما أن يكون طاعة أو معصية فإن كان طاعة فقد نهى عن الطاعة وإن كان معصية فقد أمر بالمعصية .

وأیضا فإما أن يكون مرادا أو مكروها فإن كان مرادا فقد صار بالنهي مكروها وإن كان مكروها فقد صار بالأمر مرادا .

وأما ما ذكرتموه من الدليل السمعي على الجواز العقلي فلا وجه له .

أما قوله تعالى { ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها } (2) البقرة (106) فالمراد بالنسخ الإزالة ونسخ الآية بإزالتها عن اللوح المحفوظ